Document: EB 2018/125/R.15
Agenda: 4(a)
Date: 28 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الثالثة بعد المائة للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

محاضر الدورة الثالثة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد المداولات التي جرت في الدورة الثالثة بعد المائة للجنة التقييم المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018 في المحاضر الحالية.

2- وستشكّل هذه المحاضر أساس التقرير الشفهي الذي سيدلي به رئيس لجنة التقييم أمام المجلس التنفيذي. وما أن تصادق لجنة التقييم على هذه المحاضر، حتى يتم تشاطرها مع أعضاء المجلس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- ترأس الدورة عضو اللجنة من المكسيك، السيد Benito Santiago Jiménez Sauma، حيث لم يتمكن رئيس لجنة التقييم من حضور الدورة.

4- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا وسويسرا. كما حضرها أيضا مراقبون من أنغولا، والجمهورية الدومينيكية، وكينيا، والمملكة المتحدة. وحضر الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب مدير المكتب، ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، ونائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، والمديرة المؤقتة لشعبة سياسة العمليات والنتائج، ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، ومدير شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات، وسكرتيرة الصندوق، وغيرهم من موظفي الصندوق.

5- وحضرت الدكتورة السيدة Teresa Tumwet، الملحقة الزراعية والممثلة الدائمة المناوبة لجمهورية كينيا لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، تقييم أثر برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية كينيا. كما حضر السيد Carlos Alberto Amaral، الوزير المستشار، ونائب الممثل الدائم لجمهورية أنغولا لدى الصندوق، المناقشات الخاصة بتقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجمهورية أنغولا.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

6- ضم جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم أثر برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية كينيا؛ (4) برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019، وخطته الإشارية للفترة 2020–2021؛ (5) جدول أعمال لجنة التقييم المؤقت لعام 2019؛ (6) تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجمهورية أنغولا؛ (7) تقرير التقييم التجميعي عن دعم الصندوق لسبل العيش التي تنطوي على الموارد المائية من مصايد الأسماك على نطاق صغير وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير والمناطق الساحلية؛ (8) مسائل أخرى.

7- تبنت اللجنة جدول الأعمال كما هو وارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.1.

البند 3 من جدول الأعمال. تقييم أثر برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية كينيا

8- نظرت اللجنة في تقييم أثر برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية كينيا، كما هو وارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.2/Rev.1 واستجابة إدارة الصندوق عليه، كما هي واردة في الضميمة.

9- رحبت اللجنة بتقييم الأثر هذا الذي أجري بين عامي 2017 و2018 باستخدام نهج شبه تجريبي جمع بين التقنيات النوعية والاقتصادية القياسية، بهدف المساعدة على الوصول لعزو أفضل لآثار البرنامج على المستفيدين منه. وأشار أعضاء اللجنة إلى صلة نهج سلاسل القيمة التي اعتمده البرنامج باحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين الفقراء المنخرطين في إنتاج محاصيل البستنة.

10- رحبت إدارة الصندوق بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير، مشيرة إلى الحاجة إلى ما يلي: (1) ضمان نهج أكثر تكاملا وتسلسلا ليلائم لبنات البناء المختلفة التي تشكل سلسلة القيمة؛ (2) تخصيص الوقت الكافي والدعم الملائم لبناء القدرات لتعزيز العلاقات بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة؛ (3) استهداف أصحاب المبادرات الفردية أو المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لأغراض التجهيز الزراعي، مع وضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في موقع المزودين للمواد الخام؛ (4) إيجاد آليات للتعاون بين أصحاب المصلحة لأغراض التدخلات ذات الصلة بالبنى التحتية، لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

11- وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل لجودة هذا التقرير، ورحّبت بموافقة إدارة الصندوق على النتائج والتوصيات المنبثقة عنه. كذلك فقد أثنت اللجنة أيضا على الحكومة الكينية لمساهماتها المالية الإضافية، التي تعد مؤشرا لالتزامها بالبرنامج، وعلى دعمها لنتائج وتوصيات مكتب التقييم المستقل.

12- وأبدت الإدارة تقديرها للتعاون مع مكتب التقييم المستقل خلال تقييم الأثر. وتشاطر الإدارة مكتب التقييم المستقل شواغله المحددة في التقييم، وتعترف بضرورة بذل المزيد من الجهود لاستهداف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المبادرات الفردية.

13- واستجابة لتساؤلات من أعضاء اللجنة، توفرت إيضاحات حول القضايا التالية:

- تأخر استهلال الرصد والتقييم: إذ أوضحت إدارة الصندوق بأنه في عام 2007، عندما صمم هذا البرنامج، كان الصندوق يتحرك نحو الإشراف المباشر على برامجه، وبالتالي فقد تأخر في تنفيذ نظام الرصد والتقييم. وأشارت إدارة الصندوق أيضا إلى أن الصندوق قد اتخذ إجراءات هامة لتعزيز الرصد والتقييم، ومن بينها البدء بتنفيذ برنامج للرصد والتقييم الريفي، الذي صمم لتزويد موظفي البرنامج بالتدريب وبناء القدرات على الرصد والتقييم. علاوة على ذلك، فإن الصندوق يتحرك صوب نهج برامجي من شأنه أن يعزز من أنشطة المتابعة، وأن يأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة؛
- زيادات الدخل الأقل التي حظيت بها الأسر التي تترأسها النساء مقارنة مع الأسر التي يترأسها الرجال. أوضحت إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل بأن الأسر التي تترأسها نساء كانت على وجه العموم أفقر منذ البداية، وتفتقر إلى الموارد المتاحة للأسر التي يترأسها الرجال. وبالتالي لابد

من بذل جهود مخصوصة لإدخال عامل معوقات الوقت والموارد التي تواجهها النساء إذا ما أردنا تحقيق نتائج أكثر تجانسا.

- تعزيز الثقة وبناء العلاقات بين المستفيدين: حيث أوضح مكتب التقييم المستقل بأن المزارعين شكلوا مجموعات بهدف تقاسم المعرفة الخاصة بالممارسات الزراعية التي تتمتع بأداء جيد، وبخاصة عندما كانت هنالك قيادة قوية. إلا أنه، وعندما ينتقل الموضوع إلى تسويق المنتوج، لم يكن الافتقار إلى الثقة بين المزارعين والتجار مواتيا لتشكيل مثل هذه المجموعات.

- أهمية تبني نهج متكامل في تنمية سلاسل القيمة وضمان تسلسل ملائم للأنشطة: اعترفت إدارة الصندوق بالحاجة لتحليل مسهب لسلاسل القيمة. كذلك فإن القيام بتحليل للاحتياجات سيكون مفيدا لمكون البنى التحتية، الذي لم يحقق النتائج المرغوبة. ويعود ذلك جزئيا إلى ضعف الإحساس بالملكية والإدارة.

- استهداف المشروعات الصغيرة: تم الاعتراف بأنه في حين أن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ربما كانت أكثر نقاط الدخول فعالية، إلا أنه لا بد من دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في اتخاذ الخطوات الضرورية للانتقال نحو التجهيز وإضافة القيمة.

14- إضافة إلى ذلك، فقد أكد مكتب التقييم المستقل على أهمية الأخذ بعين الاعتبار السياق القطري وتسلسل نقل المسؤوليات إلى النظام القطري. وأكد مكتب التقييم المستقل مجددا على أن الملكية المحلية للبرنامج أمر حاسم لنجاحه.

البند 4 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019، وخطته الإشارية للفترة 2020–2021

15- نظرت لجنة التقييم في برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021، كما هو وارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.3.

16- وأحاطت اللجنة علما بالأنشطة الرئيسية التي اقترح مكتب التقييم المستقل إجراءها عام 2019. وفيما يتعلق بتقييمات البرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية المقترح إجراؤها، وافقت اللجنة على اقتراح إدارة الصندوق بإجراء تقييم للبرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لإكوادور بدلا من السلفادور، نظرا لأن السلفادور لن تتلقى أية أموال خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

17- ورحبت اللجنة أيضا بالتغييرات المدخلة على برنامج عمل المكتب المستند إلى النتائج وميزانيته عام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021، التي تضمنت توضيحات بشأن زيادة الميزانية للاتصالات وتقاسم المعرفة، وموضوع التعلم المعدل للتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2019، وهو "صلة تدخلات مشروعات الصندوق".

18- إلا أن أعضاء اللجنة شعروا بأن موضوع التعلم، وهو الصلة، موضوع عريض للغاية ويتطلب تركيزا أدق. وأوضح مكتب التقييم المستقل بأن موضوع التعلم قد اختير من خلال عملية تشاورية. وقد تم تحديد موضوع الصلة باعتباره معيارا يتسم بأقل قدر من الاتساق بين التصنيفات في نظامي التقييم المستقل والتقييم الذاتي، كما أنه لم يدرج في إطار قياس النتائج. وفي الختام، وافق مكتب التقييم المستقل على تشذيب موضوع

التعلم بحيث يعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، مع الأخذ بعين الاعتبار المقترحات الخاصة بمجالات التركيز المحتملة مثل السياق القطري، بما في ذلك القدرات الحكومية، وملاءمة تصميم المشروعات للسياق القطري، وتوفير ما يلزم للتخفيف من أية مخاطر تتعلق بهذا الأمر.

19- ومع إظهار دعمها للميزانية وبرنامج العمل، إلا أن اللجنة طرحت بعض الأسئلة التي تمّ التطرق إليها على النحو التالي:

- فيما يتعلق بزيادة تكاليف الموظفين المبررة بحاجة المكتب لاستيعاب نفقات غير متوقعة ناجمة عن إجازة أمومة وإجازة مرضية طويلة، لاحظ بعض الأعضاء أنه قد تمت المصادقة على زيادة في ميزانية المكتب لعام 2018 بنفس القيمة ولنفس السبب. وأوضح المكتب بأن وجود "احتياطي" أكبر أمر ضروري، وأنه من حيث المبدأ مؤقت بطبيعة الحال.
- تساءل أعضاء اللجنة عن سبب اقتصار مؤشر تقاسم المعرفة على الأحداث التي ينظمها مكتب التقييم المستقل دون أن تتضمن تلك التي يشارك فيها المكتب. وأوضح المكتب بأنه وفي الوقت الراهن لم تدرج إلا الأحداث التي يقودها مكتب التقييم المستقل، ولكن يمكن إعادة النظر في هذا المؤشر ما أن يوفر استعراض الأقران الخارجي لمهمة الصندوق تغذيته الراجعة على جميع المؤشرات.
- وطلب بعض الأعضاء إيضاحات إضافية عن تقسيم تكاليف ذات الصلة بالتقييمين المؤسسيين المدرجين في الوثيقة، والتكاليف غير المتكررة أو المتكررة لغير الموظفين. وأوضح المكتب بأنه عندما يمتد التقييمان على أكثر من عام، تخصص نسبة أصغر من الميزانية لاستكمال التقييم المؤسسي الذي بدأ به بالفعل، أما القسم الأكبر من المخصصات فيذهب إلى التقييم المؤسسي الجديد – وفي هذه الحالة – التقييم الخاص بالابتكار وزيادة الإنتاجية. وتوفرت إيضاحات حول تكاليف الموظفين وغير الموظفين ذات الصلة باستعراض الأقران الخارجي. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن سياسة إعادة الهيكلة في الصندوق، والتي سيتم تبنيها عام 2019، هي مظهر أساسي يمكن إدراجه في موضوع التعلم، واقترحت أن ينظر مكتب التقييم المستقل في الإشراف كموضوع للتعلم في المستقبل. وأوضح المكتب بأن التقييمات الأخيرة مثل تقرير التقييم التجميعي والتقييم المؤسسي لسياسة الإشراف ودعم التنفيذ في الصندوق والتقييم المؤسسي للامركزية قد تطرقت بالفعل لهذا الموضوع بصورة مسهبة.

20- وفي الختام، عبرت اللجنة عن تقديرها للإيضاحات المتوفرة، وبالتالي اعتبرت بأن هذه الوثيقة قد خضعت للاستعراض.

البند 5 من جدول الأعمال: جدول أعمال لجنة التقييم المؤقت لعام 2019

21- استعرضت لجنة التقييم جدول أعمال لجنة التقييم المؤقت لعام 2019، كما هو وارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.4. وقد أخذ جدول الأعمال بعين الاعتبار حاجة اللجنة لأن تنظر في تقارير التقييم الأساسية خلال العام.

22- وأكدت اللجنة على تواريخ دوراتها لعام 2019. وأحاط أعضاؤها علماً بالجهود التي ستبذل في المستقبل لضمان توازن أكبر وتوزيع للأنماط المختلفة من تقارير التقييم على الدورات المختلفة.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجمهورية أنغولا

23- استعرضت لجنة التقييم تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجمهورية أنغولا الوارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.5، وأثنت على مكتب التقييم المستقل للجودة العالية لهذا التقرير.

24- وعرض مكتب التقييم المستقل النتائج الأساسية لجميع المشروعات المستعرضة، والتي تواءمت مع أولويات الحكومة والصندوق. وركزت النتائج على المنتجين على نطاق صغير وحاجتهم للمعرفة التقنية والمدخلات المادية والدعم المالي بغية تعزيز أمنهم الغذائي والتغذوي واستعادة أصولهم الأسرية والإنتاجية. كذلك فقد أظهر التقييم أيضا أن منهجية مدارس المزارعين الميدانية التي نفذت في أنغولا قد أدت إلى تمكين المزارعين، مما أدى بدوره إلى تيسير الحوار بين المنتجين الفقراء على نطاق صغير والمؤسسات المحلية، وتعزيز إنتاج وإنتاجية المحاصيل، وتقوية منظمات المنتجين وبناء قدرات المؤسسات والمنتجين. وبهذا الصدد، أشار أعضاء اللجنة إلى إمكانية الارتباط بالمدارس المهنية وإشراك الشباب لتشجيعهم على المشاركة في الزراعة. ومع أن معدلات التخرج كانت منخفضة، إلا أنه تمّ إيضاح أن السبب في ذلك يعود إلى تأخيرات التنفيذ وأنه من المحتمل إلى حد كبير أن يكون التدريب قد أجري من قبل برامج أخرى تابعة للبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وبالتالي، يتوقع لمعدلات التخرج أن تتزايد في المستقبل.

25- أشار الأعضاء إلى أن المشروعات لم تولي إلا اهتماما محدودا للإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية، والتأقلم مع تغير المناخ. وأما السبب الرئيسي المحدد لذلك فكان الافتقار إلى المهنيين من ذوي الخبرة على المستوى الوطني في كل من إدارة المشروعات والمجالات التقنية الأساسية. وهنالك حاجة للتطرق لشح المياه وتدهور التربة، كما أن هنالك حاجة أيضا للابتكارات في مجالات تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. علاوة على ذلك، يحتاج الصندوق لتعزيز قدرته على دعم التنفيذ والانخراط السياساتي وإدارة المعرفة، وكلها أمور هامة على وجه الخصوص نظرا لتوسع الحافظة القطرية وللاهتمام الوطني الأكبر بالتنمية الزراعية والريفية.

26- وعبرت اللجنة عن تقديرها لاستجابة الإدارة، وعلى وجه الخصوص لموافقتها على النتائج والتوصيات، ورحبت بحقيقة أن بعض هذه التوصيات قد تم التطرق لها بالفعل في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لأنغولا الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وأشير أيضا إلى أن التقييم يسلط الضوء على الشراكات القوية التي أرساها الصندوق في أنغولا، لا مع الحكومة فحسب، وإنما أيضا مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، وبخاصة في مجال مدارس المزارعين الحقلية. ورحب الأعضاء أيضا بالاستجابة الإيجابية والاستباقية من طرف الحكومة.

27- وسلطت اللجنة الضوء على الحاجة لأن يزيد الصندوق من دعمه لتمكين النساء، ومن تركيزه بصورة أكبر على خلق الفرص المستدامة والجذابة للنساء في المناطق الريفية. وأكدت إدارة الصندوق على التطرق لهذا المظهر في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. كذلك فإن الصندوق يعمل أيضا مع وزارة العمل الاجتماعي والأسر وتمكين المرأة، للوصول إلى فهم أفضل لكيفية التطرق للأمور الهيكلية مثل حيازات

الأراضي التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالمساواة بين الجنسين. ونظرا للتحديات ذات الصلة بشح المياه وتدهور التربة، سلّطت اللجنة الضوء أيضا على أهمية التوصية القائلة بوجوب أن يروج الصندوق للممارسات الزراعية الإيكولوجية من خلال الاستثمارات وحوار السياسات. وبهذا الصدد، أكّدت الإدارة على عملها الجاري في المناطق الزراعية الإيكولوجية.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير تقييم تجميعي عن دعم الصندوق لسبل العيش التي تنطوي على الموارد المائية من مصايد الأسماك على نطاق صغير وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير والمناطق الساحلية

28- نظرت لجنة التقييم في تقرير التقييم التجميعي الوارد في الوثيقة EC 2018/103/W.P.6، وهنأت مكتب التقييم المستقل على جودة هذا التقرير.

29- وأحاطت اللجنة علما بأنه، وعلى مدى أكثر من 38 عاما، مثلت الاستثمارات في الموارد المائية 8 بالمائة فقط من إجمالي قيمة قروض الصندوق ومنحه. وعلى الرغم من الأداء المتفاوت إلى حد كبير على مدى السنين وعبر البلدان والقطاعات الفرعية، إلا أنه هنالك نجاحات ملحوظة في أثر هذه الأنشطة على الفقر وسبل العيش. إلا أن التقرير أشار إلى أن الموارد المائية غالبا ما تدمج تحت التدخلات الزراعية، وبالتالي فإنها لا تحظى بالاهتمام الكافي.

30- وأشارت اللجنة أيضا إلى أن أثر المشروعات التي يدعمها الصندوق كان ملحوظا بصورة أكبر عندما التزم الصندوق بالانخراط طويل الأمد في مصايد الأسماط وتربية الأحياء المائية، ودعَم الابتكارات وحوار السياسات والتنمية المؤسسية، وعمل بصورة مباشرة على المستوى المجتمعي. كذلك يمكن تعزيز الاستدامة من خلال إيلاء اهتمام أكبر للبيئة وتغير المناخ، وضمان الملكية المحلية للبرامج.

31- ورحب الأعضاء بتوصيات مكتب التقييم المستقل، وطلبوا إيضاحات بشأن المواضيع التالية:

- مستوى الطلب من الحكومات على دعم الصندوق للموارد المائية ومصايد الأسماك: أوضحت إدارة الصندوق بأنه في السنوات الأخيرة تزايدت الثقة والاهتمام بين الدول الأعضاء بالمشروعات التي تركز على قطاع تربية الأحياء المائية، الأمر الذي أدى إلى استثمارات أكبر في هذا القطاع؛
- محدودية البيانات المتاحة لتقدير أثر الصندوق على الحد من الفقر في القطاع المائي: أوضح مكتب التقييم المستقل بأن ذلك يعود أساسا إلى محدودية الاهتمام المولى لمكونات تربية الأحياء المائية وعدم الإبلاغ بصورة كافية عن نتائج الرصد والتقييم. اعترفت إدارة الصندوق بهذه المعوقات، ووافقت على ضرورة بذل المزيد لاقتناص النتائج والأثر. ويتم التطرق لهذا الموضوع في تصميم البرامج الجديدة؛
- أهمية دور الصندوق في هذا القطاع: أوضحت إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل بأنه نظرا للعدد الكبير من فقراء الريف والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المنخرطين في صيد الأسماك على نطاق صغير، يتوجب على الصندوق أن يبقى نشطا في هذا القطاع ولكن يتوجب عليه أيضا أن يتبنى نهجا أكثر استراتيجية. وكما سلط التقرير الضوء عليه، فإن وجود خبير بمصايد الأسماك في مقر الصندوق منذ عام 2015 قد أدى إلى إضافة القيمة لعمليات الصندوق،

وأدى أيضا إلى تحسين تصميم المشروعات وإلى نهج أكثر واقعية وتحليل أكثر إسهابا للسياق. واقترح بعض الأعضاء مناقشة موضوع الصلة في المجلس التنفيذي.

32- طلب أعضاء اللجنة إيضاحات عن استدامة النتائج وعن كيفية ضمان ألا تسهم الاستثمارات في ممارسة الصيد الجائر. وأكدت إدارة الصندوق على أهمية بناء خصائص في تصميم المشروعات لضمان التنفيذ بأسلوب مستدام. وسيعني ذلك تبني نهج النظام الإيكولوجي الذي تقوده المجتمعات والذي ينطوي على السياحة البيئية وغيرها من المظاهر البيئية، علاوة على الصيد.

33- وطلبت اللجنة أيضا إيضاحات عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعن بناء الشراكات. ووافقت إدارة الصندوق على أهمية تعزيز بناء الشراكات، مشيرة إلى أن نموذج العمل وهيكلية المنظمة من شأنها أن تبني قدرات الصندوق على الإيصال في هذا المضمار. ولتحقيق هذه الغاية، أرسى الصندوق شراكات مع مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (وبخاصة المركز العالمي للأسماك) ومنظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أشارت إدارة الصندوق إلى أن أنشطة مصايد الأسماك هي أنشطة مخصوصة بجنس واحد، وأن النساء يعملن في العادة في مرحلة ما بعد الصيد. وبالتالي، فإنه من الهام بمكان ضمان أن تغطي المشروعات عملية سلسلة القيمة بأسرها.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

34- وفي الختام، طلب رئيس اللجنة من أعضائها الإجابة على الاستبيان الذي وزّع عليهم في سياق استعراض الأقران الخارجي لمهمة الصندوق، وشكر بعدئذ المشاركين في اللجنة على انخراطهم النشط في المناقشات، كما شكر المترجمين الفوريين وجميع موظفي الدعم على هذه الدورة الناجحة.